مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة:www.jaess.mans.edu.eg
متاح على:www.jaess.journals.ekb.eg

تحليل عوامل النمو السكاني في ريف وحضر مصر

محمد ابراهيم العزبي وحماد ابراهيم عزاز *

كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية –مصر

الملخص

إستهدفت الدراسة تحديد حجم ونسبة ومعدل النمو السكاني في كل من الريف والحضر وعلي مستوي الجمهورية خلال الفترة من 2006 إلي 2017، وإستخلاص مدلولاتها الإجتماعية، وتحديد عدد السكان المتوقع في كل من الريف والحضر والجمهورية في عام 2030 تحت بدائل مختلفة، وتحديد الفترة اللازمة لمضاعفة السكان، ودرجة الإسهام النسبي لكل من عوامل النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة في الريف والحضر في النموالسكاني الكلي في مصر. وقد أشارت النتائج إلي أن الريف قد أسهم بحوالي 60.6% من جملة الزيادة السكانية في مصر، مقابل 39.4% للحضر، و24.32% علي مستوي الجمهورية، وأسهم بحوالي 1.74% خلال الفترة من 2017 حتي 2020. وتوقعت الدراسة أن يصل عدد السكان المصريين إلي 130 مليون نسمة في 2030 منهم 76.5مليون في الريف و 53.5 مليون في الحضر . وبافتراض ثبات معدل النمو مابين 2017-2020 وهو 1.74% توقعت الدراسة أن يتضاعف عدد سكان مصر خلال 40 سنة. وأوضحت النتائج أن مساهمة الريف في النمو السكاني بدرجة أكبر من الحضر لايرجع إلي إرتفاع معدل المواليد في الريف عنه في الحضر. وأشارت النتائج إلي أن الحضر كان أكثر طرداً للسكان عن طريق الهجرة من الريف. وأوضحت النتائج أن الحضر كان أكثر طرداً للسكان عن طريق الهجرة من الريف. وأوضحت أن معدلات المواليد في الريف والحضر كانت مرتفعة للغاية مقارنة بالدول المتقدمة، بينما كانت معدلات الوفيات منخفضة. وخلصت الدراسة إلي القول بأن مسئولية الحضر عن الزيادة المطردة في عدد السكان المصريين لاتقل عن مسئولية الريف. وأنتهت الدراسة بتقديم عدة مقترحات لإنجاح أي سياسة سكانية تستهدف الحد من الإنجاب ومواجهة مشكلة الزيادة السكانية المطردة التي تهدد بإلتهام عوائد التنمية .

الكلمات الدالة: النمو السكاني ، المواليد ، الوفيات ، الهجرة، الفترة اللازمة لمضاعفة عدد السكان

المقدمة

يتزايد الاهتمام في الوقت الحالي بموضوع النمو السكاني نظراً لأن معدلات النمو السكاني بين أكثر شعوب العالم قد بلغت حدودا لم تبلغها من قبل . وقد زاد الاهتمام بمعرفة إتجاهات النمو السكاني ومداه في الدول التي تعني بوضع خطط ومشروعات وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومن بينها مصر، حتي تأتي ملائمة للاحتياجات الحقيقية للسكان في ضوء الموارد والإمكانات المتاحة. ولئن كانت كثير من الدول النامية تسعي إلي خفض معدلات نموسكانها، حتي يتواءم مع حجم مواردها المحدودة، فإن بعض الدول الأخري تشجع علي زيادة عدد سكانها بالقدر الذي يسمح لها بإستغلال مافي حوزتها من موارد وفيرة.

مشكلة الدراسة

لقد زاد الإهتمام بالنمو السكاني في مصر أو مايعرف بالزيادة المطردة في عدد السكان وعلاقتها بمقدار الموارد الإقتصادية المتاحة ، بعد أن أصبح هناك إحساس عميق بأن تزايد السكان بمعدلاته المرتفعة يلتهم ثمار عمليات التنمية، ويقضي علي كل أمل في رفع مستوي معيشة سكانها، ويتهدد مستقبلهم. فلقد ترتب علي التزايد السريع للسكان وخاصة في المدن الكثير من المشاكل الصعبة والمعقدة كارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدلات الفقر وتدني مستوي الخدمات وزيادة الضغط علي المرافق العامة، وتوجيه جزء كبير من المدخرات الي الإستهلاك بدلاً من الاستثمار في الإنشطة الإنتاجية، إلي ماغير ذلك من المشاكل التي يواجهها المجتمع المصري في الوقت الحالي (كالن، 1996: 39؛ العيسوي، 1985؛ الصباح، 2018؛ خالد، 2019؛ رمزي، 1984).

وإدراكاً منها لخطورة مشكلة الزيادة المطردة في عدد سكان مصر وصفها الرئيس السيسي بأنها تمثل تهديداً كبيراً لمصر لايقل عن خطر الإرهاب. وقد تعددت الأسباب والعوامل المسببة للنمو السكاني المطرد في مصر، والتي أشارت إليها البحوث والمقالات، غير أنها تكاد تجمع علي أنها ترجع إلي إرتفاع معدلات الخصوبة السكانية في مصر عموماً، وفي الريف المصري بصفة خاصة (ميخائيل،2010؛ العزبي،1995؛العزبي،2010). وأصبح من المعتاد الإلقاء باللائمة علي الريف والسكان الريفيين وتحميلهم المسئولية الرئيسية عن تلك المشكلة، حتي بات من المسلم به أن علاج هذه المشكلة السكانية يبدأ من الريف (العزبي، 2010؛ جامع والعزبي، 2017؛ Richaared et al، 1988). غير أن نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن المواليد منذ 2006 حتي 2017 تظهر بوضوح أن معدلات المواليد في الريف كانت أقل من معدلات المواليد في الحضر، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في موضوع الخصوبة في الريف والحضر، وما إذا كان قد حدث تغير حقيقي في السلوك الإنجابي لكل من الريفيين والحضريين أم أن الأمر مرجعه إلي إختلاف البيانات والمقاييس المستخدمة في قياس الخصوبة. كذلك أظهرت هذه النشرات إنخفاض معدل الوفيات في الريف عنه في الحضر خلال سنوات تلك الفترة. وربما يخالف ذلك أيضا التوقعات المتعلقة بالوفيات في الريف والحضر، ولذا من الأهمية بمكان دراسة إتجاهات الوفيات في كل من الريف والحضر، خاصة وأن الوفيات هي أحد العوامل الأساسية في النمو السكاني .

والهجرة هي المكون الرئيسي الثالث من مكونات أو عوامل النمو السكاني والذي كان يعزي إليه في الماضي الارتفاع المتواصل في عدد ونسبة السكان الحضريين مقارنة بالسكان الريفيين، نتيجة الهجرة من الريف إلي الحضر، غير أن نسبة السكان الحضريين مقارنة بالسكان الريفيين نتيجة الهجرة من الريف إلي الحضر، غير أن نسبة السكان الحضريين مقارنة بالسكان الريفيين لم يطرأ عليها تغيير جوهري منذ عام 1976، فهل معني ذلك أن عامل الهجرة لم يعد مؤثرا في النمو السكاني في كل من الريف والحضر؟ هذه الملاحظات وغيرها تدعو إلي الإهتمام بدراسة تحليل عوامل النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة في كل من الريف والحضر، حتي لاينصب جل الإهتمام علي الخصوبة وحدها، ولا علي الريف دون الحضر، وحتي تأخذ السياسات السكانية الرامية إلي الحد من النمو السكاني في إعتبارها تأثير مختلف عوامل النمو السكاني في كل من الريف والحضر، وتوقعاتها المستقبلية، وكيفية التعامل مع كل منها ، مما يساعد علي تحديد أولويات الجهود الرامية إلي مواجهة مشكلة النمو السكاني المطرد في مصر.

ومن هنا تطرح الدراسة الحالية التساؤلات التالية: ماهو حجم التأثير النسبي لكل من الريف والحضر في النمو السكاني في مصر؟ وماهو تأثير كل من عوامل النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة؟ وهل يختلف تأثير كل من هذه العوامل في الريف والحضر؟ وماهي توقعات النمو السكاني في كل من الريف والحضر؟ هذه بعض الأسئلة أو التساؤلات التي تطرحها الدراسة، وتحاول البحث عن إجابات لها، تستند إلي أدلة وبراهين علمية، وفي ذلك تتمثل مشكلة الدراسة.

أهداف الدراسة

في ضوء ماتقدم تسعي الدراسة الحالية بصفة محددة إلي تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد حجم ونسبة ومعدل النمو السكاني في كل من الريف والحضر وعلي مستوي الجمهورية، خلال الفترة من 2006إلي 2017، وإستخلاص مدلولاتها الإجتماعية.
2- تحديد عدد السكان المتوقع في كل من الريف والحضر والجمهورية في عام 2030 تحت بدائل مختلفة، وتحديد الفترة اللازمة لمضاعفة عدد السكان.
3- تحديد درجة الإسهام النسبي لكل من مكونات أو عوامل النمو السكاني (المواليد والوفيات والهجرة) في الريف والحضر في حجم النمو الكلي للسكان المصريين.

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكتروني:hammad_azazy@yahoo.com
DOI: 10.21608/jaess.2020.141397

الاستعراض المرجعي

يقصد بالنمو السكاني التغير الذي يحدث في عدد السكان خلال فترة زمنية معينة بالزيادة أو النقصان، وهو محصلة الزيادة الطبيعية للسكان، أي الفرق بين المواليد والوفيات، بالإضافة إلي صافي الهجرة، أي الفرق بين عدد الوافدين وعدد النازحين (العزبي، 1995: 23).

ويعزي الارتفاع المطرد في النمو السكاني الذي شهده العالم في النصف الثاني من القرن العشرين والذي مازال مستمراً حتي الآن في المقام الأول إلي الانخفاض الذي حدث في معدل الوفيات نتيجة التحسن في أساليب الرعاية الصحية، في الوقت الذي لم يحدث فيه إنخفاض مماثل في معدل المواليد (كالن، 1996؛petersen,1975). وقد شهدت مصر تطوراً كبيراً في حجم سكانها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث زاد عدد السكان من حوالي 2.5 مليون نسمة في بداية القرن التاسع عشر إلي حوالي 10 ملايين نسمة في نهايته، بما يعني أن سكان مصر قد ضاعفوا أنفسهم أربع مرات تقريباً (سعودي وعبد الحميد، 1994).

وقد واصل عدد السكان المصريين زيادته المضطردة خلال القرن العشرين والجزء المنصرم من القرن الواحد والعشرين، حيث زاد عدد السكان المصريين من حوالي 13.3مليون نسمة في تعداد 1907 إلي حوالي 73 مليون نسمة في تعداد 2006، وواصل الإرتفاع إلي حوالي 95 مليون نسمة في تعداد 2017، من المقيمين بالداخل وقت إجراء التعداد (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، تعدادات سكانية مختلفة). وتحتل مصر المرتبة الرابعة عشر بين بلدان العالم من حيث عدد السكان، ويشكل سكانها حوالي 1.31% من جملة سكان العالم (Worldometer,2020).

ويذكر سعودي وعبد الحميد (1994) أن التزايد السريع لسكان مصر قد بدأ علي وجه التحديد منذ العشرينات من القرن التاسع عشر، حين بدأت ثورتا الري والزراعة اللتان أحدثتا تحولاً جذرياً في الإقتصاد الزراعي المصري، حيث تحول من إقتصاد الكفاية المعيشية إلي إقتصاد التصدير، وزادت الرقعة الزراعية من 2.032 مليون فدان إلي 5.088 مليون فدان، معظمها تحت الزراعة الدائمة وأغلبها في الدلتا . وكانت صادارات القطن هي أساس رأس المال الذي ساعد علي تحديث الإقتصاد والحياة في مصر برمتها، وكان القطن هو أيضا أكثر من أي شئ آخر في الزراعة المصرية، يعد الأداة الأساسية في رفع معدل المواليد لأحتياجه إلي الأيدي العاملة الكثيرة لزراعته.

وفي سياق مشابه يري سامي (2019) أن عنصر العمل علي مدار الشطر الأكبر من تاريخ البشرية كان يؤدي دوراً بارزاً في توفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وقد كرس الإعتماد المتزايد علي عنصر العمل في عملية الإنتاج تشكيل قيم تحبذ الإنجاب والكثرة العددية، خاصة في ظروف تكفلت فيها الحروب والفقر وإنتشار الأوبئة بخفض عرض قوة العمل.

ونتج عن التحول السريع في البلدان النامية من نمط إنتاجي قديم يعتمد بشكل رئيسي علي عنصر العمل في تلبية إحتياجاته إلي نمط حديث يعتمد علي التقنيات والآلات الحديثة إلي تعايش القيم القديمة المشجعة علي الزيادة العددية وكثرة الإنجاب مع النمط الإنتاجي الجديد الذي لايستوعب تلك الزيادة الهائلة التي كان يستوعبها النظام القديم. وقد أدي عدم توازن الانتقال من النمط القديم إلي النمط الجديد داخل أقاليم نفس الدولة الواحدة إلي إستمرار وصول معدلات الإنجاب إلي أعلي معدلاتها في المناطق الريفية، والتي لاتزال ترزخ تحت وطأة النمط القديم، وإنخفاضها بشكل ملحوظ في الحضر في المناطق التي أستقر بها النمط الحديث (سامي، 2019؛ زكي، 1984: 271).

ويري سعودي وعبد الحميد (1994) أن بداية النصف الثاني من القرن العشرين إذ هي الفترة التي شهدت تحولاً أساسياً في إتجاهات النمو السكاني في مصر، إذا إنتقلت مصر من نمط البلاد التي تتصف بمواليد مرتفعة، وبالتالي تزايد معتدل، إلي نمط البلاد التي تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات منخفضة، وبالتالي تزايد سريع. ويمكن القول بأن تلك هي المرحلة التي تحدثت عنها نظرية التحول الديموجرافي Demographic Transition Theory (cohen,1979:135 ؛Petersen,1975;8).

ويمكن إعتبار أن هذه المرحلة هي مرحلة الإنفجار السكاني الذي يعد من أبرز مشكلات مصر المعاصرة. ومن الواضح أن هذا الانفجار قد حدث بسبب الانخفاض المستمر في معدلات الوفاة في مصر في الوقت الذي ظلت فيه معدلات المواليد عند مستوي مرتفع. وتشير البيانات أن معدل الوفيات الخام في مصر قد إنخفض من 17.8 في الألف في عام 1952 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،1992) إلي حوالي 6 في الألف في 2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018). ويعتبر هذا المعدل أقل من متوسط معدلات العالم والذي يبلغ حوالي 8 في الألف.

وفيما يتعلق بالهجرة وهي العامل الثالث المؤثر علي النمو السكاني تشير الدراسات إلي أن الهجرة من الريف إلي الحضر كانت هي المسئولة عن الإنخفاض المستمر في نسبة السكان الريفيين، والأرتفاع المستمر في نسبة السكان الحضريين حتي عام 1976، ولكن منذ ذلك العام لم تعد نتائج تعدادات السكان التي أجريت بعد ذلك في مصر تظهر تغيراً ملحوظاً في نسبة كل من السكان الريفيين والحضريين، والتي كادت تستقر عند حوالي 57% في الريف و 43% في الحضر. وربما يشير ذلك إلي إنخفاض صافي الهجرة الداخلية بين الريف والحضر.

ووفقاً لسعودي وعبد الحميد (1994: 22) فإن الهجرة الريفية الحضرية وقد أسهمت بنحو 31% من النمو الحضري في مصر خلال الفترة من 1947-1960، وحوالي 27% خلال الفترة من 1960- 1976. وكانت الهجرة من الريف إلي الحضر تعزي إلي نمط التنمية الذي عمل علي إقامة المشروعات الجديدة في المناطق الحضرية، مما زاد من هجرة الريفيين سعيا وراء فرص العمل أو مستوي خدمات أفضل، ويبدو أن ذلك قد تغير كثيراً منذ 1976.

وأخيراً، يمكن القول بأن معظم المحللين والمخططين الإجتماعيين يدركون أن مشكلة عدم الإتزان بين الموارد والإمكانات المتاحة من ناحية، وتزايد عدد السكان ومطالبهم من ناحية أخري لايمكن حلها إلا من خلال سياسة تنموية شاملة، إلا أنهم يكادون يجمعون علي إعتبار أن الحد من الزيادة السكانية ينبغي ان يكون من أهم متضمنات تلك السياسة.

المؤشرات الديموجرافية المستخدمة في الدراسة وكيفية قياسها

1. حجم النمو السكاني Population Growth

حجم النمو السكاني في فترة زمنية معينة يعرف بأنه التغير في عدد السكان بالزيادة أو النقصان. ويحسب بالمعادلة التالية:

النمو السكاني (الزيادة أو النقص) = الزيادة الطبيعية + صافي الهجرة

أي = (عدد المواليد – عدد الوفيات) + (عدد الوافدين- عدد النازحين). (العزبي، 1995: 23).

2- نسبة النمو السكاني:

إذا ما قسم حجم النمو السكاني في فترة معينة علي جملة عدد السكان في أول الفترة وضرب الناتج في مائة أو ألف نحصل علي نسبة النمو السكاني خلال تلك الفترة.

3-عدد السكان المقدر في نهاية فترة زمنية معينة :

يتم تقدير عدد السكان في نهاية فترة معينة بمعرفة عدد السكان في بداية الفترة علي أساس المتوالية الهندسية من العلاقة التالية:

العدد في نهاية الفترة =العدد في بداية الفترة (1+ ي) ق = العدد في بداية الفترة x ق لو (1+ي)ق حيث ي معدل الزيادة السنوية ، ق عدد السنين بين الفترتين.

4- معدل الزيادة السنوية:

يمكن حساب معدل الزيادة السنوية (ي) بمعرفة عدد السكان في بداية ونهاية فترة زمنية معينة كالتالي:

$$(1+ي)^{ق} = \frac{\text{العدد في نهاية الفترة}}{\text{العدد في بداية الفترة}}$$

$$(1+ي)^{ق} = \frac{\text{العدد في نهاية الفترة}}{\text{العدد في بداية الفترة}}$$

بأخذ لوغاريتمات :

لو (1=ي) = 1/ ق (لو العدد في نهاية الفترة – لو العدد في بداية الفترة).

(المصري،1968؛ lowis,2019؛ parker ,2020).

5-الفترة اللازمة لمضاعفة عدد السكان يتم حسابها بإستخدام المعادلة التالية:

$$\text{عدد السنين اللازم لمضاعفة عدد السكان في مجتمع معين} = \frac{70}{\text{معدل النمو السنوي}} / 100$$

(Gamie and Elezaby, 2017:117).

5- معدل المواليد الخام:

عبارة عن عدد المواليد أحياء في عام معين / عدد السكان في منتصف ذلك العام 1000x

7- معدل الوفيات الخام :

عبارة عن عدد الوفيات خلال عام معين / عدد السكان في منتصف ذلك العام 1000x

8-معدل الزيادة الطبيعية :

عبارة عن الفرق بين معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام أو الفرق بين عدد المواليد أحياء في عام معين وعدد الوفيات في ذلك العام مقسوما علي عدد السكان في منتصف ذلك العام ومضروباً في 1000.

مصادر البيانات

أعتمدت الدراسة علي بيانات التعدادت العامة للسكان التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن أعداد السكان في الريف والحضر علي مستوي الجمهورية، كما أعتمدت علي النشرات السنوية للمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في كل من الريف والحضر وعلي مستوي الجمهورية، والتي يصدرها أيضا الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

النتائج والمناقشات

فيما يلي عرض لنتائج الدراسة وفقاً لأهدافها:

1. حجم ونسبة ومعدل النمو السكاني في الريف والحضر وعلي مستوي الجمهورية خلال الفترة بين تعدادي 2006، 2017.

يتبين من نتائج الدراسة المعروضة في جدول (1) أن عدد السكان المصريين بداخل مصر قد زاد خلال الفترة من 2006 إلي 2017 بأكثر من 22 مليون نسمة، بمتوسط حوالي مليوني نسمة سنوياً، وهو حجم زيادة كبيرة بلا شك حيث تساوي حوالي 30% من جملة السكان في 2006 والبالغ عددهم حوالي 73مليون نسمة .

وقد زاد عدد سكان الريف بحوالي 13,4 مليون نسمة بنسبة 60,6% من جملة النمو السكاني في مصر، مقابل حوالي 8.7 مليون نسمة في الحضر، بنسبة 39,4% من جملة الزيادة السكانية خلال تلك الفترة وبلغت نسبة الزيادة في الريف 32,2% من جملة السكان الريفيين في 2006 مقابل 27,7% في الحضر.

جدول 1. عدد السكان وحجم ونسبة ومعدل النمو السكاني في ريف وحضر مصر خلال الفترة من 2006 إلي 2007

	عدد السكان 2006	عدد السكان 2017	حجم النمو السكاني	% من حجم النمو الكلي	% من عدد السكان 2006	معدل النمو السكاني % (2017/2006)
ريف	41427	54753	13362	60,6	32,2	2,570
حضر	31371	40046	8675	39,4	27,7	2,247
جملة	72798	94799	22001	100.0		2,432

المصدر حساب الباحثين إستناداً إلي عدد السكان من التعداد العام للسكان 2006، 2017.

وفيما يتعلق بمعدل النمو أو الزيادة السنوية تشير النتائج إلي أن معدل النمو السكاني السنوي في الريف يبلغ 2,57% ، مقابل 2,247 % في الحضر، و 2,432 علي مستوي الجمهورية، وذلك خلال الفترة 2006/ 2017.

يستخلص من النتائج السابقة أن النمو السكاني في الريف كان أكبر من النمو السكاني في الحضر خلال الفترة من 2017/206 سواء قيس بالعدد أو النسب أو المعدل. كما أن حجم النمو السكاني كان كبيراً سواء في الريف أو الحضر أو علي مستوي الجمهورية. ولكن هل ترجع الزيادة النسبية في عدد السكان الريفيين إلي زيادة في مواليدهم أم إلي قلة في وفايتهم. أم إلي محصلة الهجرة منهم وإليهم؟ هذا ماسوف توضحه النتائج لاحقاً.

ونظراً لعدم توافر بيانات عن عدد السكان في كل من الريف والحضر بعد 2017 فقد قامت الدراسة بحساب معدل النمو السكاني علي مستوي الجمهورية خلال الفترة من 2017 حتي 2020، حيث بلغ عدد السكان 94,799 مليون نسمة في 2017 ووصل إلي 100,5 مليون نسمة في منتصف 2020 وفقا لبيانات الساعة السكانية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2020) وبناءً علي ذلك تم حساب معدل النمو السكاني خلال تلك الفترة فبلغ 1,74% أي أن معدل الزيادة السكانية في مصر قد إنخفض من 2,432 خلال الفترة 2017/2006 إلي 1,74% في 2020، وهذا مؤشر جيد لو إستمر في الإنخفاض.

2-توقعات عدد السكان في 2030 في الريف والحضر وعلي مستوي الجمهورية تحت بدائل مختلفة.

التوقع المستقبلي لعدد السكان في مجتمع معين هو محاولة لتلمس الحدود التي يمكن أن ينحصر فيها حجم سكان ذلك المجتمع خلال فترة زمنية محددة، وذلك إعتماداً علي بعض المؤشرات المتاحة، والاتجاه العام لنمو السكان، وكل ذلك يتأثر بما يطرأ علي مكونات النمو السكاني (المواليد والوفيات والهجرة) من تغيرات بفعل الظروف التي يمر بها المجتمع. في ضوء ذلك أمكن إختيار ثلاثة بدائل تعكس إحتمالات الحجم السكاني المتوقع للريف والحضر والجمهورية حتي عام 2030 وهي كالتالي:

البديل الأول

يستند هذا البديل علي أساس نمو السكان بالمعدل السنوي السائد خلال الفترة مابين تعدادي 2006، 2017، وهو 2,432% للجمهورية و 2,57% للريف، و 2,243 للحضر. وبفرض ثبات تلك المعدلات يتوقع أن يصل عدد سكان الريف إلي:

54753000 x (2,57)[13]= 76,5 مليون نسمة.

وسكان الحضر:

40046000x(2,247) [13] =53,5 مليون نسمة.

وسكان الجمهورية

94799000 x (2,432) = 130 مليون نسمة.

البديل الثاني:

يستند هذا البديل علي أساس معدل النمو السائد في مصر خلال السنوات الثلاث الأخيرة، من 2017 حتي 2020، ويبلغ 1.74% كما سبق بيانه. وبفرض ثبات هذا المعدل يتوقع أن يصل عدد سكان الر يف إلي 68,5 مليون نسمة، وعدد سكان الحضر إلي 50,1 مليون نسمة، وعدد سكان الجمهورية إلي 108,6 مليون نسمة في عام 2030.

البديل الثالث

يستند إلي إستمرار إنخفاض معدل النمو السكاني وهو الإتجاه السائد منذ 2006، ويفترض أن يصل إلي 1,5 % . وعلي هذا الأساس يتوقع أن يبلغ عدد سكان الريف 66,4 مليون نسمة، وعدد سكان الحضر إلي 48.6 مليون نسمة، وعدد سكان الجمهورية 115 مليون نسمة في عام 2030.

تقييم البدائل:

ترجح الدراسة البديل (الثاني) أي النمو بمعدل 1,74% ، لأنه يتوافق مع معدل النمو السكاني في مصر في السنوات الأخيرة، والذي يعكس ميلاً إلي الإنخفاض عن الفترة السابقة التي إتسمت بمعدل نمو مرتفع (2,432) علي مستوي الجمهورية ، وأيضاً علي مستوي كل من الريف والحضر نتيجة لما مرت به مصر خلال تلك الفترة من ظروف غير طبيعية بعد أحداث يناير 2011 والتي إستنزفت جزءا كبيراً من مواردها، وسادت خلالها إتجاهات مناهضة لتنظيم الأسرة والحد من الإنجاب، وإنخفضت معدلات التنمية خلالها، مما قد يكون السبب وراء الارتفاع الملحوظ في معدلات النمو السكاني خلال تلك الفترة.

وبعد زوال تلك الأسباب ودخول مصر إلي مرحلة من الإستقرار السياسي، وتحسن المؤشرات الإقتصادية، وبداية إعادة الزحم لبرامج تنظيم الأسرة حدث إنخفاض ملحوظ في معدل النمو الذي وصل إلي 1.74% خلال الفترة من 2020/2017 كما أشارت إليه نتائج الدراسة، وهو معدل واقعي في ظل التحسن الذي شهدته مصر في السنوات الأخيرة. وترجح الدراسة استمراره حتي عام 2030، علي البديل الثالث وهو 1,5% علي الرغم من أنه بديل مرغوب ولكن يتطلب إستمرار تحسن مؤشرات الأداء الإقتصادي وأضطراد معدلات التنمية، وهو ما لايمكن الجزم بتحقيقه في ظل ما تمر به مصر حاليا من تداعيات وباء كورونا، والتهديدات المحيطة بها من خارج الحدود. ولذا تري الدراسة أن البديل الثاني (1,74%) هو البديل الأكثر واقعية.

المدة اللازمة لمضاعفة عدد سكان مصر:

بإفتراض ثبات معامل الزيادة السكانية خلال الفترة من 2020/2017 وقدره 1,74% فإن المدة اللازمة لمضاعفة عدد سكان مصر الذي يبلغ في منتصف 2020 حوالي 100500000 نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020).

= (0,0174/70)*100= 40,2 سنة.

إذن مصر تحتاج حوالي 40 سنة لتصبح عددها 201 مليون نسمة بإفتراض النمو بمعدل سنوي 1.74% خلال تلك الفترة.

3- مقارنة عوامل النمو السكاني في الريف والحضر

أوضحت النتائج السابق عرضها عن حجم ونسب ومعدلات النمو السكاني في الريف والحضر بما لايدع مجالاً للشك أن الريف اكثر إسهاماً في النمو السكاني في مصر، ولكن هل يعني ذلك أنه الأكبر في معدل المواليد ومعدل الوفيات أو صافي الهجرة؟ هذا ماسوف توضحه نتائج تحليل عوامل النمو السكاني في الريف والحضر خلال الفترة 2006 /2017 والواردة في جدول (2).

حجم ونسب ومعدلات المواليد في الريف والحضر والجمهورية خلال الفترة من 2006 : 2017:

تشير النتائج في جدول (2) إلي أن عدد المواليد في الريف قد بلغ حوالي 16.3 مليون مولودا في الريف خلال الفترة 2006 / 2017، بنسبة 122,7 % من جملة النمو السكاني في الريف خلال تلك الفترة، بينما بلغ عدد في الحضر حوالي 12,2 مليون طفلاً بنسبة 141% من جملة النمو السكاني في الحضر. معني ذلك أن الحضر كان نسبياً هو الأكثر إنجاحاً من الريف علي عكس ما هو متوقع.

جدول 2. حجم النمو السكاني وعدد ونسبة المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية وصافي الهجرة في ريف وحضر مصر خلال الفترة من 2006 إلي 2017 . (العدد بالألف)

	حجم النمو السكاني	عدد المواليد	عدد الوفيات	حجم الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة
ريف	13326	16347	2933	13414	88-
%	%100,0	%122,7+	%22-	100,7+	%0,7-
حضر	8675	12243	3134	9109	434-
%	100,0	%141+	%36,1-	%105,0+	%5-
جملة	22001	28590	6067	22523	522-
%	%100.0	%129.9+	%27.6-	%102.4+	2.4-

المصدر: حسابات الدراسة الحالية إستنادا إلي بيانات النشرات السنوية للمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية، التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، خلال السنوات من 2006 حتي 2017.

وبحساب نسبة المواليد في الريف خلال الفترة من 2017/2006 إلي جملة عدد السكان في الريف في سنة 2017 (جدول 3) تبين أنها تبلغ 29,9%، مقابل 30,6% للحضر و 30.2% للجمهورية. وتؤكد هذه النتائج أيضاً أن الريف كان نسبياً أقل إنجاباً من الحضر.

جدول 3. النسبة المئوية لكل من المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية خلال الفترة من 2017/2006 إلي جملة السكان في الريف والحضر في 2017.

	% (من عدد السكان)		
	مواليد	وفيات	زيادة طبيعية
ريف	29,9	5,4	24,5
حضر	30,6	7,9	22,8
جملة	30,2	6,4	23,8

المصدر: حسابات الدراسة إستنادا إلي بيانات المواليد والوفيات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة من 2017/2006.

وفيما يتعلق بمعدلات المواليد خلال الفترة 2006/ 2017 الواردة في جدول (4) تشير النتائج إلي أن معدلات المواليد كانت أكبر في الريف منها في الحضر خلال السنوات من 2006 حتي 2012، ثم إنقلب الوضع إبتداء من سنة 2013 حيث بدأ معدل المواليد يرتفع في الحضر عنه في الريف لينتهي الحال في 2017 ومعدل المواليد في الريف يبلغ 23.1 في الألف، بينما يبلغ في الحضر 32.2 في الألف، مما يشير إلي اتجاه تصاعدي للمواليد في الحضر، واتجاه تنازلي في الريف، ويبدو أن أحداث يناير 2011 وما أعقبها كان تأثيرها علي معدل المواليد ملحوظا. وقد بلغ معدل المواليد علي مستوي الجمهورية 27 في الألف وكل هذه المعدلات تعتبر عالية جدا بالمقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة، حيث بلغ معدل المواليد الخام في اليابان 7,31 في الألف، وفي موناكو 6،6 في الألف، وفي المانيا 8،3 في الألف، وفي سنغافورة 8,5% ، وفي اليونان 8.4 في الألف (World Population Review, 2020؛ Wikipedia, 2020).

جدول 4. معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في ريف وحضر مصر في الأعوام من 2006 إلي 2017 .

السنة	ريف			حضر			جملة		
	مواليد	وفيات	زيادة طبيعية	مواليد	وفيات	زيادة طبيعية	مواليد	وفيات	زيادة طبيعية
2006	26.9	5.8	21.1	23.6	7.0	16.6	25.5	6.2	19.3
2007	27.9	5.7	22.2	23.8	6.6	17.2	26.1	6.0	20.1
2008	28.7	5.7	23.0	24.4	6.7	17.7	26.8	6.0	20.8
2009	29.2	5.8	23.4	27.2	6.5	20.7	28.3	6.1	22.2
2010	29.7	5.6	24.1	26.6	6.6	20.0	28.2	6.0	22.2
2011	31.9	5.7	26.2	27.3	6.7	20.6	29.7	6.0	23.7
2012	29.0	5.8	23.2	28.4	7.1	21.3	31.3	6.3	25.0
2013	29.0	4.6	24.4	32.4	7.8	24.6	30.4	5.9	24.5
2014	29.4	4.6	24.8	32.8	8.0	24.8	30.8	6.0	24.8
2015	28.0	4.8	23.2	32.0	8.4	23.6	29.7	6.4	23.3
2016	25.4	4.5	20.9	31.7	8.1	23.6	28.1	6.0	22.1
2017	23.1	4.1	19.0	32.2	7.8	24.4	27.0	5.8	21.2

المصدر: حسابات الدراسة الحالية إستناداً إلي عدد المواليد والوفيات المنشورة في النشرات السنوية للمواليد والوفيات التي يصدرها الجهاز المركزي، وعدد السكان المحسوب علي أساس معدلات النمو السكاني في الريف والحضر والجمهورية والتي تم حسابها أيضا بواسطة الدراسة الحالية.

وبقسمة جملة عدد الأطفال المصريين الذين ولدوا في الفترة من 2007/2006 علي طول الفترة تبين أن مصر كانت تستقبل مولودا كل 12 ثانية خلال تلك الففترة مما يظهر ضخامة المشكلة التي تواجهها مصر من جراء ذلك الكم الهائل من المواليد.

حجم ونسب ومعدلات الوفيات في الريف والحضر والجمهورية في الفترة من 2017/2006 .

تشير نتائج الدراسة المبينة في جدول (2) أن جملة عدد الوفيات في الريف خلال الفترة 2017/2006 يبلغ حوالي 2.9 مليون متوفياً يمثلون 5.4% من جملة سكان الريف في 2017 بينما يبلغ عدد الوفيات في الحضر حوالي 3.1 مليون متوفياً يشكلون 7.9% من جملة سكان الحضرفي2017 أي ان نسبة الوفيات في الحضر أكبر من نسبة الوفيات في الريف.

ومن جدول (2) أيضاً تبين أن وفيات الريف قد أنقصت النمو السكاني في الريف بنسبة 22%، بينما أنقصت وفيات الحضر النمو السكاني في الحضر بنسبة 36% خلال الفترة من 2017/2006. أي أن زيادة حجم النمو السكاني في الريف نسبيا عنه في الحضر يرجع بصفة رئيسية إلي زيادة الوفيات في الحضر عنه في الريف، وليس إلي زيادة المواليد في الريف.

وتؤكد البيانات الواردة في جدول (4) عن معدلات الوفيات في الريف والحضر النتيجة السابقة، حيث يتبين بوضوح أن معدلات الوفيات في الحضر كانت أكبر من معدلات الوفيات في الريف في جميع السنوات من 2017/2006 بلا إستثناء، بل أن الفجوة بين معدلات الوفيات في الريف والحضر قد تقاقمت وأتسعت خلال السنوات من 2013 حتي 2017 (الفترة التي تأثرت بأحداث يناير وتداعياتها).

وعلي مستوي الجمهورية بلغ جملة عدد الوفيات خلال الفترة الفترة من 2006/ 2017 حوالي 6,1 مليون متوفيا، وقد أنقصت هذه الوفيات حجم النمو السكاني في مصر خلال تلك الفترة بحوالي 27,6% من جملة النمو السكاني المحتمل نتيجة زيادة عدد المواليد. وقد بلغ متوسط معدل الوفيات في مصر خلال تلك الفترة حوالي 6 في الألف وهو معدل منخفض بالنسبة لمتوسط العالم الذي يبلغ حوالي 8 في الألف بل أنه منخفض نوعاً عن نظيره في بعض الدول المتقدمة. ولعل إنخفاض معدل الوفيات الخام في مصر سواء في الريف أو الحضر، هو أحد أسباب ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر (world bank, 2020).

حجم ونسبة ومعدل الزيادة الطبيعية في الريف والحضر والجمهورية خلال الفترة 2017/2006

توضح النتائج في جدول (2) ان حجم الزيادة الطبيعية في الريف يبلغ حوالي 13.4 مليون نسمة، يشكلون حوالي 100.7% من حجم النمو السكاني في الريف خلال الفترة من 2017/2006، مقابل حوالي 9,1 مليون نسمة، يشكلون حوالي 105% من جملة النمو السكاني في الحضر خلال تلك الفترة. وقد بلغ حجم الزيادة الطبيعية علي مستوي الجمهورية حوالي 22.5 مليون نسمة، بنسبة 102.4 % من جملة النمو السكاني في مصر خلال تلك الفترة. وقد تراوحت معدلات الزيادة الطبيعية في مصر ما بين 19.3في الألف في 2006 و 25% في 2012 . ويلاحظ ممن جدول (4) أن معدلات الزيادة الطبيعية قد تزايدت نوعا بعد عام 2011 (أحداث يناير وتداعياتها) . وتعتبر معدلات الزيادة الطبيعية في مصر مرتفعة كثيرا بمقارنتها بنظيراتها في الدول المتقدمة (Wikipedia,2020).

ويرجع ذلك في المقام الأول إلي ارتفاع معدلات المواليد وبدرجة أقل كثيرا إلي انخفاض معدلات الوفيات الخام. ويلاحظ أن زيادة المواليد في الحضر مع زيادة الوفيات أيضاً بالمقارنة بالريف قد أدت إلي تقارب الزيادة الطبيعية بينهما.

وتلخص الأشكال التوضيحية التالية معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية خلال السنوات من 2006 إلي 2017 علي مستوي كل من الريف والحضر والجمهورية، وهي البيانات الواردة في جدول (4).

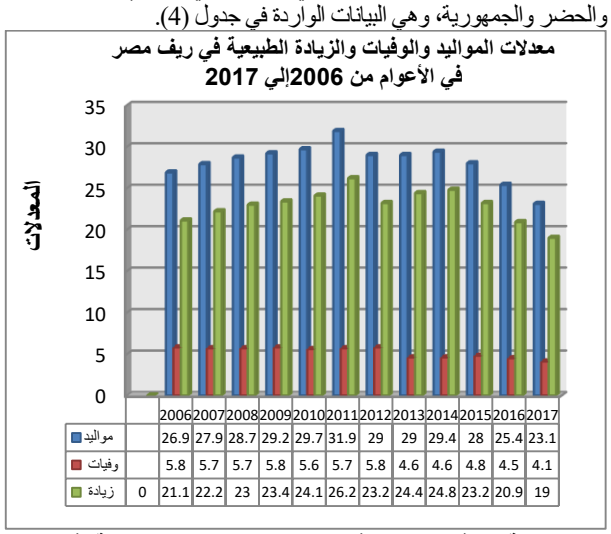

حجم ونسبة صافي الهجرة في الريف والحضر والجمهورية في الفترة 2017/2006

يتبين من جدول (2) أن صافي الهجرة يبلغ 88 ألف نسمة في الريف مقابل 434 الف نسمة في الحضر خلال الفترة من 2017/2006، والعلاقة السالبة تعني أن كلا من الحضر والريف كان طاردا للهجرة خلال تلك الفترة، بمعني أن النازحين منهما كانوا أكبر عددا من الوافدين إليهما ولكن الحضر كان أكثر طردا لسكان من خلال الهجرة. وتفيد النتائج أيضا أن صافي الهجرة في الريف قد قلل من حجم النمو السكاني بقدار 0.7% فقط بينما قلل صافي الهجرة في الحضر النمو السكاني المحتمل بمقدار 5% .

ومن الملفت للنظر في هذه النتائج أن محصلة الهجرة في كل من الريف والحضر كانت سلبية. لو كان كل المهاجرين من الحضر يهاجرون إلي الريف والمهاجرون من الريف يهاجرون إلي الحضر، لكانت محصلة الهجرة في أحدهما سلبية وفي الآخر إيجابية، ولكن كون المحصلة سلبية في كلا الريف والحضر فهذا يشير إلي تأثير الهجرة الخارجية، أي أن كلا من الريف والحضر قد هاجر عدد من

سكانه إلي خارج مصر خلال تلك الفترة. علي أي حال تشير النتائج المتعلقة بصافي الهجرة أنها لم تكن مؤثرة إلا بقدر ضئيل علي حجم النمو السكاني في مصر عموما، وفي الريف علي وجه الخصوص. ومن الجدير بالإشارة اليه هنا أيضا أن صافي الهجرة الذي تناولته الدراسة الحالية قاصر علي سكان الداخل أي الذين شملهم التعداد العام للسكان في 2006 و 2017. ولايدخل فيهم المصريون الموجودون بالخارج والذي يبلغ عددهم عدة ملايين. وكل أعداد السكان المذكورة في الدراسة الحالية تقتصر علي السكان المصريين بداخل مصر.

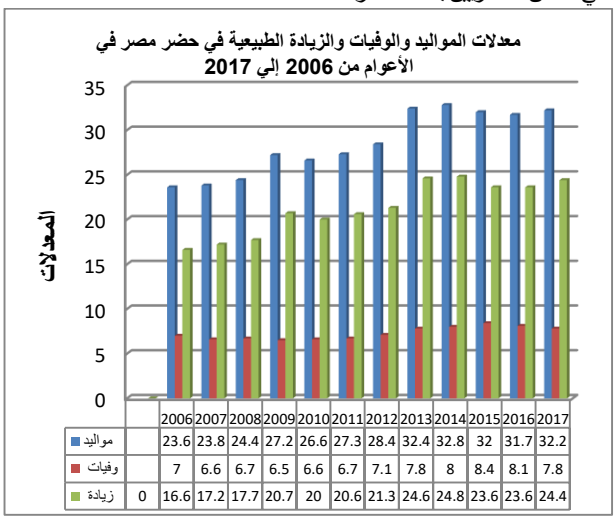

		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مواليد		23.6	23.8	24.4	27.2	26.6	27.3	28.4	32.4	32.8	32	31.7	32.2
وفيات		7	6.6	6.7	6.5	6.6	6.7	7.1	7.8	8	8.4	8.1	7.8
زيادة	0	16.6	17.2	17.7	20.7	20	20.6	21.3	24.6	24.8	23.6	23.6	24.4

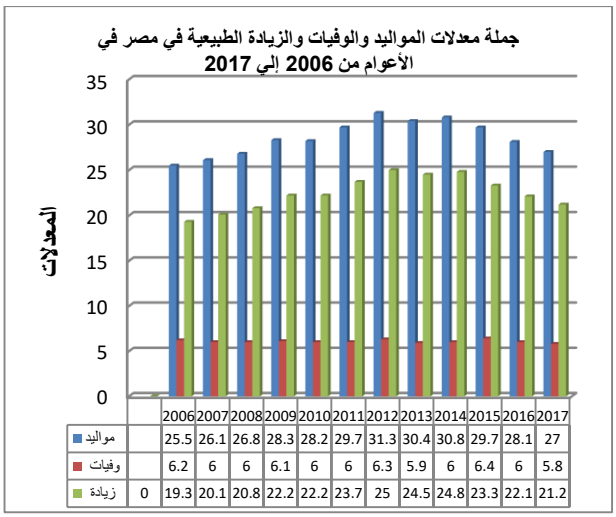

		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مواليد		25.5	26.1	26.8	28.3	28.2	29.7	31.3	30.4	30.8	29.7	28.1	27
وفيات		6.2	6	6	6.1	6	6	6.3	5.9	6	6.4	6	5.8
زيادة	0	19.3	20.1	20.8	22.2	22.2	23.7	25	24.5	24.8	23.3	22.1	21.2

المناقشة والمقترحات

فيمايلي مناقشة لبعض نتائج الدراسة يتخللها ويعقبها بعض المقترحات المتعلقة بقضية التزايد المطرد في عدد السكان، وكيفية مواجهتها.

إذا ماسلمنا بأن البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة من 2006 إلي 2017 عن معدلات المواليد الخام في الريف والحضر صحيحة – ونحن نعتقد أنها كذلك- وإذا ماأعتبرنا ان معدل المواليد الخام هو مقياس ملائم لقياس الخصوبة السكانية، فإن نتائج الدراسة الحالية تؤكد أن الريف كان أقل خصوبة من الحضر خلال الفترة من 2006 إلي 2017، وأن إسهامه النسبي في جملة عدد المواليد خلال تلك الفترة كان أقل من إسهام الحضر، أي أن نتائج الدراسة تقلل نوعا من مسئولية الريف عن إحداث الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وتلقي مسئولية أكبر علي الحضر في هذا الشأن.

صحيح أن نتائج الدراسة قد أشارت إلي أن الريف هو المسئول الأول قبل الحضر عن إحداث الزيادة السكانية المطردة في مصر، ولكن ليس لأنه الأكثر إنجابا والأعلي خصوبة، وأنما لكونه الأقل في معدل الوفيات بالمقارنة بالحضر، ولايمكن لومة علي ذلك، بل العكس ينبغي العمل بإستمرار علي خفض معدل الوفيات في الريف والحضر علي السواء.

النتيجة التي أشارت إلي إرتفاع معدل الوفيات في الحضر عنه في الريف تستحق التوقف عندها أيضاً، فالدراسات تشير عادة إلي وجود علاقة عكسية بين معدل الوفيات ومستوي الرعاية الصحية في المجتمع، فهل أصبح مستوي الرعاية الصحية في الريف أفضل منه في الحضر، نحن لانعتقد ذلك، إذن لماذا إرتفع معدل الوفيات في الحضر وإنخفض في الريف؟ والكلام هنا ليس عن معدل الوفيات في سنة معينة أو سنتين أو ثلاث سنوات، لكنه مرتفع في الحضر مقارنة بالريف في جميع السنوات من 2006 حتي 2017، كما تبين من نتائج الدراسة المستندة إلي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

في غيبة التفسيرات العلمية التي تستند إلي براهين إمبيريقية مؤكدة، قد يمكن تفسير الارتفاع النسبي في معدل الوفيات في الحضر بكثرة الحوادث المؤدية إلي الوفاة في الحضر مقارنة بالريف، مثل حوادث المرور والطرق ، ومخاطر بعض المهن الموجودة في المناطق الحضرية، وربما لزيادة نسبة التلوث البيئي بالمدن نتيجة التكدس السكاني وكثافة وسائل النقل والموصلات، وإنتشار المناطق العشوائية. وقد يرجع الإنخفاض النسبي في معدل الوفيات في الريف إلي حدوث تحسن في مستوي الرعاية الصحية في السنوات الأخيرة.

من المفارقات التي أوضحتها نتائج الدراسة أيضا أن معدلات الوفيات في مصر منخفضة نوعاً بمقارنتها بمتوسط وفيات العالم، بل إنها منخفضة عن معدلات الوفيات الخام في بعض الدول المتقدمة. ربما لا يرجع ذلك بالضرورة إلي ارتفاع مستوي الرعاية الصحية في مصر مقارنة بتلك الدول بقدر مايرجع إلي طبيعة الهرم السكاني لمصر الذي يغلب عليه الشباب وصغار السن، ومن الطبيعي أن ينخفض معدل الوفيات بين هذه الفئات بالمقارنة بكبار السن الذين ترتفع نسبتهم في البلدان الأكثر تقدماً.

نتائج الدراسة تثير أيضا تساؤلاً عن أسباب إختلافها مع نتائج كثير من الدراسات التي أشارت إلي إرتفاع الخصوبة بين السكان الريفيين مقارنة بالسكان الحضريين، ومن بين تلك الدراسات دراسة للقائمين بالدراسة الحالية . الإجابة التي يمكن تقديمها هنا علي هذا التساؤل ربما تكمن في إختلاف المقاييس والبيانات المستخدمة في دراسة الخصوبة في الريف والحضر، فمعظم مقاييس الخصوبة تنسب المواليد أو الأطفال إلي الإناث في سن الخصوبة ، مثل معدل الخصوبة العام أو الكلي أو معدلات الخصوبة النوعية وغيرها، علي العكس من معدل المواليد الخام الذي ينسب عدد المواليد أحياء في سنة معينة إلي جملة السكان في تلك السنة.

وعلي الرغم من أن معدل المواليد الخام يعد أكثر مؤشرات الخصوبة شيوعاً، إلا أنه مؤشر محدود الفائدة في الدلالة علي ماقد يطرأ من تغيرات علي الخصوبة البشرية ، خاصة إذا كان الإهتمام منصباً علي تلك التغيرات في السلوك التناسلي الناجمة عن عوامل إقتصادية وإجتماعية . فمن المعروف أن الخصوبة قد تكون آخذه في الهبوط في الوقت التي يتزايد فيه معدل المواليد الخام في فترة معينة نتيجة لإرتفاع الخصوبة في فترة سابقة، وهو مايعرف بقوة الدفع السكاني أو قوة النمو الذاتي للسكان.

علي أي حال الحقيقة المؤكدة في الدراسة الحالية أن عدد ونسبة ومعدلات المواليد في الحضر كانت أكبر من نظيراتها في الريف خلال الفترة من 2006 إلي 2017 وربما يدعو ذلك إلي إعادة النظر في نتائج الدراسات التي تستخدم مقاييس مختلفة في قياس الخصوبة البشرية.

نتائج الدراسة تشير أيضا إلي أن صافي الهجرة كعامل من عوامل النمو السكاني بجانب المواليد والوفيات لم يكن له سوي تأثير طفيف علي النمو السكاني سواء في الريف أو الحضر، ولكن من الملفت في هذا الشأن أن صافي الهجرة في الريف كان ضئيلاً جدا بالمقارنة بصافي الهجرة في الحضر، مما يشير إلي أن الريف لم يعد طارداً لسكانه كما كان حاله من قبل، بل أصبح يستقبل وافدين إليه أكثر مما يفقد نازحين منه، وربما يفسر ذلك ما هو ملاحظ من أن نسبة كل من السكان الريفيين والحضريين من جملة السكان المصريين لم يعد يطرأ عليها تغير يذكر منذ تعداد 1976، بعد أن كانت الهجرة من الريف إلي الحضر هي المسئولة في المقام الأول عن تناقص نسبة السكان الريفيين وتزايد نسبة السكان الحضريين بإستمرار منذ بداية التعدادات السكانية في مصر قبل أكثر من قرن من الزمان.

إذن لماذا تقلص تيار الهجرة من الريف للحضر، ولماذا زاد تيار الهجرة من الحضر إلي الريف حديثاً كما تشير إليه نتائج بعض الدراسات التي تحدثت عما يسمي بالهجرة المنعكسة، أي الهجرة من الحضر إلي الريف علي عكس ما كان مألوفا في الماضي. هل يعني ذلك أن الحضر لم يعد جذاباً للمهاجرين إليه من الريف، أم أن عوامل الطرد التي كانت تدفع الريفيين للهجرة إلي الحضر قد زالت أو تقلصت أم للسببين معاً ؟ نعتقد أن الإجابة تكمن في السببين معاً.

المهاجرون من الريف إلي الحضر كانوا عادة مايسعون إلي الحصول علي فرص للعمل أفضل في المدن القريبة، ولكن بعد أن ضاقت المدن بسكانها، وندرت فرص العمل بها، وزاد الضغط علي مرافقها والخدمات العامة بها، وزاد الغلاء بها بفعل عوامل كثيرة من بينها الهجرة العشوائية من الريف إلي المدن، لم تعد المدن جاذبة لمن يريد الهجرة إليها من الريف، وأصبح الريفي يفضل البقاء في القرية حتي مع صعوبة العيش بها. من ناحية أخري، فإن تحسن ظروف الحياة نسبياً في الريف نتيجة للجهود التنموية التي وجهت إليه في العقود الأخيرة قد حدت من هجرة سكانه إلي المدن، بل إن بعض المناطق الريفية ربما أصبحت جاذبة لبعض السكان الحضريين الذين أصبحوا يواجهون مشاكل معيشية كثيرة في مدنهم. علي أي حال ليس من المفيد للمجتمع أن تكون بين ريفه وحضره فجوة تنموية كبيرة، لأن مثل هذه الفجوة ينتج عنها مشاكل كثيرة لكل من الريف والحضر، والذي كان من نتيجتها تلك الهجرة العشوائية الكبيرة من الريف إلي الحضر في الماضي، والتي نتج عنها مشاكل لكل من الريف والحضر.

بالعودة إلي موضوع الخصوبة والمواليد يمكن القول بأن نتائج الدراسة الحالية لئن كانت قد أنصفت الريف قليلاً وألقت باللوم قليلا علي الحضر فيما يتعلق بمعدلات المواليد المرتفعة، إلا أن الحقيقة المؤكدة هنا أن معدل المواليد مرتفع في كل

من الريف والحضر، وأنه المسبب الرئيسي للزيادة المطردة في عدد السكان المصريين، والتي تهدد بإلتهام عوائد التنمية، وإعاقة الجهود المبذولة لمواجهة المشاكل الضخمة التي تواجهها مصر في الوقت الحالي، وأن العمل علي الحد من إنجاب وتنظيم الأسرة ينبغي أن يكون علي أولوية أهتمامات مصر حتي مع كثرة مايواجهها من تحديات من الداخل ومن الخارج. فالمشكلة السكانية تمثل خطرا داهماً علي مصر لايقل عن خطر الإرهاب. ولمواجهة تلك المشكلة الخطيرة، تقترح الدراسة العمل علي مواجهة تلك المشكلة من خلال تبني سياسة سكانية رشيدة تتوافر لها مقومات الإستدامة والحوكمة. وتقترح الدراسة أن تشتمل تلك السياسة السكانية علي النقاط التالية:

1- إستمرار الدولة في تبني ودفع العمل والجهود الرامية إلي الحد من الإنجاب، حتي لا تفتر أو تتوقف كما حدث في أعقاب أحداث يناير 2011.
2- ألا تكون الجهود المبذولة في مجال تنظيم الأسرة والحد من الإنجاب قاصرة علي الأجهزة الحكومية المعنية، ولكن ينبغي العمل علي ضمان مشاركة قطاعات المجتمع المدني في تلك الجهود، لضمان تواصلها وفاعاليتها.
3- الإهتمام بالخطاب الديني للتشجيع علي تنظيم النسل، وربطه بالتحديات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها مصر لتنظيم الأسرة والحد من الإنجاب، والذي ساد لفترات طويلة خاصة في المناطق الريفية.
4- أن تتضمن السياسة السكانية الرامية إلي الحد من الإنجاب وخفض معدل المواليد حوافز إيجابية وأخري سلبية للتشجيع والترهيب فيما يتعلق بعدد الأطفال الذين تنجبهم الآباء، كأن يكون دعم ومحفزات للأسرة التي تنجب طفلاً واحداً، وحرمان الأسر التي تنجب أكثر من طفلين مثلاً من بعض أوجه الدعم الحكومي.
5- أن تركز الأنشطة الإعلامية والاتصالية بمختلف أنواعها علي التوعية بمزايا الأسرة الصغيرة ومضار الأسرة كثيرة الأطفال، والطرق السليمة لإستخدام وسائل تنظيم الأسرة، ومضار الزواج المبكر، إلي ماغير ذلك من الأمور التي تصب في مجال الحد من الإنجاب.
6- توفير خدمات تنظيم الأسرة وتسهيل وصولها إلي السكان وخاصة في الريف والأماكن النائية، والإستعانة بالقيادات المحلية والرائدات الريفيات في التواصل مع السكان علي المستوي المحلي في هذا الشأن، والحرص علي التدريب المستمر للعاملين في هذا المجال، وتوفير الحوافز الملائمة لهم.
7- تضمين البرامج التعليمية موضوعات عن الصحة الإنجابية الهادفة إلي خلق وعي وتنمية إتجاهات إيجابية لدي الشباب نحو تنظيم الأسرة وتبني مفهوم الأسرة الصغيرة.
8- العمل الدءوب علي إستمرارية تحسين مؤشرات الأداء الإقتصادي، ودفع عمليات التنمية، والحرص علي التوازن في الجهود التنموية بين الريف والحضر، وتوجيه الأولوية في الجهود التنموية للمناطق الأكثر إحتياجا وللقطاعات السكانية الأكثر حرمانا، لأن الجهود المبذولة في برامج تنظيم الأسرة وحدها لن تكفي لحل مشكلة التزايد السكاني المطرد، ولكن التنمية كفيلة بخلق مناخ موات لخفض الخصوبة والحد من الإنجاب، كما تشير معظم الدراسات في هذا المجال.

المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (1992) النشرة السنوية للمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2007)، نتائج التعداد العام للسكان 2006.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017)، نتائج التعداد العام للسكان 2017.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات السنوية للمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للسنوات من 2006 إلي 2017.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018) النشرة السنوية للمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018) بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام (2017- 2018).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020) الساعة السكانية.

الصباح ، هبة (2018) أبعاد المشكلة السكانية في مصر، موقع دليل الوطن، www Elwatan 140 com.//http:

العزبي، محمد إبراهيم (1995) السكان الريفيون: الطبعة الأولي، الاسكندرية: الشنهابي للطباعة والنشر.

العزبي، محمد إبراهيم (2010) المجتمع الريفي تحت المجهر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

العيسوي، ابراهيم (1985) إنفجار سكاني أم أزمة تنمية؟ القاهرة: دار المستقبل العربي.

المصري، بدر الدين (1968) مذكرات في الإحصاء، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية.

جامع، محمد نبيل ومحمد إبراهيم العزبي (2017) مقدمة في علم الإجتماع الريفي، الإسكندرية، دار الطباعة الحرة.

زكي، رمزي (1984) المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، الكويت: عالم المعرفة.

سامي، خالد (2019) المشكلة السكانية في مصر: تاريخها وتداعياتها، إضاءات .www.ida2at.com,poplatio//https:

سعودي، محمد عبد الغني ووسيم عبد الحميد (1994) السكان والغذاء في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي – العدد 79.

كالن، سير روي (1996) عالم يفيض بسكانه: عرض لأسباب المشكلة السكانية وحل جذري لها، الكويت: عالم المعرفة ، العدد 23.

Cohen, Bruce j. (1979) Introduction to Sociogy.N.Y. McGraw – Hill Book Company.

Lowis, micheal R. (2019) How to calculate an anuual percentage growth rate- by country.

Gamie, Mohamed N. and Mohamed I. Elezaby (2017) Principles and perspectives of Rural Sociology. Alexandria: Dar Eltebaha Elhorra.

Richard, A., Carmins, M., Ahmed M. and S. Soliman (1986) : Impact of modernization on the motivation for fertility, In : Awad Hallouda and others (eds.) Demographic responses to Modernization. Centeral Agency for Public Mobilization and Statistics.

Parker, Bob (2020) Planning Analysis: Calculating Growth Rates. Pages. Uoregon. edu.

Petrsen, William (1975) population: Third Edition New york: Mcgraw- Hill.

Wikipedia (2020) Demographic of Egypt. https: en. Mwikipedia org.

World ometer. (2020) Info/ world population. Egypt population.

World population review (2020) world population review. Com/ country-ranking /birth-rate- by country.

Analysis of Population Growth in Rural and Urban Egypt

Elezaby, M. I. and H. I. Azaz*

College of Agric., Alexandria University.

ABSTRACT

The study aimed to determine size, percentage and rate of population growth in both the rural and urban areas during the period from 2006 to 2017, and to drive Its social implications, determine the period necessary to double Egypt population, and determine the degree of relative contribution for each factor of population growth which include births, deaths and migration on the overall population growth.The results indicated that the rural areas contributed 60,6% to the total population increase during the period 2006 /2017 compared to 39.4% for the urban areas, and the growth rate reached 2.57% in the rural areas compared to 2.247% in the urban areas. The population growth rate of Egypt decreased during the period 2017/2020 to 1.74%. Based on this rate it is expected that the Egyptian population will reach 130 million in 2030, of whom 76.5 million are rural and 53.5 million are urban. Assuming that rate is constant Egyptian population will double in 40 years. The results indicated that rural areas contributed more than the urban areas to Egypt population growth, not because it is higher in the birth rate. The results also indicated that the urban areas were more losing population, but because it is lower in death rate than rural areas through migration. The study concluded that the urban responsibility for the steady increase in population in Egypt is no less than that of rural areas. The study ended with the submission of several proposals for the success of any policy aimed at limiting the steady population increase in Egypt.